|  |  |
| --- | --- |
| **بند جدول الأعمال: PL 2** | **الوثيقة C23/79-A** |
|  | **27 يونيو 2023** |
|  | **الأصل: بالصينية** |
|  |  |
| مساهمة مقدمة من جمهورية الصين الشعبية |
| مقترحات للمضي في تنفيذ مفهوم "الاتحاد الواحد" |
| **الغرض**تدعو إدارة جمهورية الصين الشعبية المجلس إلى النظر في المقترحات المتعلقة بكيفية تنفيذ مفهوم "الاتحاد الواحد" على نحوٍ أفضل.**الإجراء المطلوب من المجلس**يُدعى المجلس إلى **النظر** في المقترحات، حسب الاقتضاء.\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع**المادة 1 من [دستور الاتحاد](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/Constitution-A.pdf)؛القرارات [25](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/RES-025-A.pdf) و[71](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/RES-071-A.pdf) و[154](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/RES-154-A.pdf) و[191](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts-2023/RES-191-A.pdf) (المراجَعة في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛[تقرير رئيس لجنة إدارة وتنظيم مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022 (الوثيقة PP-22/157)](https://www.itu.int/md/S22-PP-C-0157/en). |

# 1 خلفية

تشير عدة قرارات لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد إلى الحاجة إلى اتباع مفهوم "الاتحاد الواحد"، منها على سبيل المثال:

**القرار 71 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2027‑2024**، الذي يقترح في فقرة "*يدعو الدول الأعضاء*" "زيادة فعالية الاتحاد في تحقيق أهدافه المحددة في صكوك الاتحاد، بأن تتعاون معه في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، مع مراعاة قيم ومبادئ "الاتحاد الواحد"".

**القرار 191 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن** **استراتيجية تنسيق الجهود بين قطاعات الاتحاد الثلاثة** الذي ينص على"أن من اللازم، لتحقيق "الاتحاد الواحد"، أن تنسق جميع قطاعات الاتحاد مشاريعها وأنشطتها الإقليمية بمشاركةٍ كاملة من المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق..." ويكلف الأمين العام "بمواصلة تعزيز استراتيجية للتنسيق والتعاون توخياً لفعالية وكفاءة الجهود في المجالات ذات الاهتمام المشترك لقطاعات الاتحاد الثلاثة والأمانة العامة، بغية تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الاتحاد".

**القرار 25 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن** **تقوية الحضور الإقليمي للاتحاد** الذي ينص على "أهمية التعاون بين مكتب الاتصالات الراديوية (BR) ومكتب تقييس الاتصالات (TSB) ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) والأمانة العامة من أجل تشجيع وتحسين عمل المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق وتعميم مفهوم "الاتحاد الواحد"، لخدمة الأعضاء".

**القرار 154 (المراجَع في بوخارست، 2022) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن** **استعمال اللغات الرسمية الست في الاتحاد على قدم المساواة** الذي يكلف الأمين العام، بالتعاون الوثيق مع مديري المكاتب، "بتكثيف العمل بشأن تنسيق المواقع الإلكترونية لقطاعات الاتحاد والأمانة العامة بجميع اللغات الرسمية للاتحاد بغية ضمان الوضوح وسهولة التصفح والتعبير عن صورة الاتحاد الواحد".

لقد فسرت مؤتمرات المندوبين المفوضين في القرارات المذكورة أعلاه من زوايا مختلفة مسألة كيفية تنفيذ مفهوم "الاتحاد الواحد" في عمليات الاتحاد؛ ومع ذلك، لم تجر أي مناقشة شاملة حول مفهوم "الاتحاد الواحد" ذاته. ولذلك، أوصى تقرير رئيس لجنة الإدارة والتنظيم، الذي اعتُمد في الجلسة العامة لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام ‬2022 (PP-22)

# 2 المقترحات

تود الصين تقديم المقترحات التالية بشأن التنفيذ الشامل لمفهوم "الاتحاد الواحد"، بما في ذلك:

(1 المبادئ الأساسية التالية:

• تعزيز الوحدة والتعاون بين الدول الأعضاء. فالاتحاد الدولي للاتصالات منظمة حكومية دولية تتألف من 193 دولة عضواً. وعند تنفيذ مفهوم "الاتحاد الواحد"، ينبغي أن يلتزم الاتحاد بمبادئ الوحدة والتعاون، ويحل المشاكل من خلال المشاورات، ويتصدى على نحو مشترك للتحديات التي يجلبها تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتقاسم المكاسب الرقمية، ويبذل جهوداً متضافرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بحلول عام ‬2030.

• الوفاء بأهداف الاتحاد. فدستور الاتحاد، بوصفه الصك القانوني الأساسي للاتحاد، يحدد بوضوح أهداف الاتحاد[[1]](#footnote-1) في المادة 1 ويؤكد على العمل الذي يتعين تسليط الضوء عليه، مثل توزيع طيف الترددات الراديوية وموارد السواتل-المدارات؛ وتمكين التقييس العالمي للاتصالات؛ وتيسير تقديم المساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان النامية، وما إلى ذلك. ونرى أن تنفيذ مفهوم "الاتحاد الواحد" ينبغي أن يركز على العمليات الرئيسية للاتحاد وتخصيص الموارد الكافية للأمانة العامة والقطاعات الثلاثة، مع المراعاة التامة لأهداف الاتحاد وعمله الأساسي، على النحو المنصوص عليه في الدستور‬.

• الحفاظ على استقرار الهيكل التنظيمي الحالي. فدستور الاتحاد واتفاقيته ينصان على وظائف وهياكل الأمانة العامة والقطاعات الثلاثة. وندرك أن الأمينة العامة تضطلع بمسؤولية تنسيق أنشطة الاتحاد التي يخولها الدستور والاتفاقية. وفي هذه العملية، ينبغي أن يركز تنفيذ مفهوم "الاتحاد الواحد" على الوفاء بولاية الاتحاد، وينبغي ألا يغير الهيكل التنظيمي الحالي المنصوص عليه في الدستور والاتفاقية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تضطلع الأمانة العامة والقطاعات الثلاثة للاتحاد بوظائفها بشكل مستقل، على النحو المنصوص عليه في الدستور والاتفاقية.

(2 نقترح أن تكلف الأمينة العامة فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير رئيس لجنة إدارة وتنظيم مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2022، وإجراء مناقشات مستفيضة بشأن مفهوم "الاتحاد الواحد"، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته لعام 2024 من أجل النظر فيه.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. أهداف الاتحاد هي: أ) الحفاظ على التعاون بين الدول الأعضاء وتوسيعه، لتحسين الاتصالات بجميع أنواعها وترشيد استعمالها؛ أ *مكرراً)* تشجيع مشاركة الكيانات والمنظمات في أنشطة الاتحاد وزيادة هذه المشاركة، وتعزيز التعاون المثمر والشراكة بين هذه الكيانات والمنظمات والدول الأعضاء بغية بلوغ الغايات الإجمالية المنصوص عليها ضمن أهداف الاتحاد؛ ب) تعزيز المساعدة التقنية وتوفيرها في ميدان الاتصالات للبلدان النامية، فضلاً عن تشجيع حشد الموارد المادية والبشرية والمالية اللازمة لتنفيذها، إضافةً إلى تشجيع سبل الوصول إلى المعلومات؛ ج) تشجيع تنمية الوسائل التقنية وتشغيلها أفضل تشغيل، بغية تحسين مردودية خدمات الاتصالات وزيادة فائدتها، وإتاحتها للجمهور إلى أقصى حد ممكن؛ د) السعي إلى إيصال مزايا التكنولوجيات الجديدة في الاتصالات إلى جميع سكان العالم؛ هـ) الترويج لاستعمال خدمات الاتصالات في سبيل تسهيل العلاقات السلمية؛ و) تنسيق جهود الدول الأعضاء وتشجيع كل ما هو مثمر وبناء من تعاون وشراكة بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لبلوغ هذه الغايات؛ ز) الترويج على الصعيد الدولي لاعتماد نهج أوسع شمولاً في تناول مسائل الاتصالات نظراً للطابع العالمي الذي يتسم به اقتصاد المعلومات ومجتمع المعلومات، وذلك عن طريق التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية العالمية والإقليمية الأخرى، ومع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالاتصالات. [↑](#footnote-ref-1)